العلاقات الاقتصادية السودانية - المصرية: تجربة جمهورية مصر العربية في إدارة التجارة الحدودية

Sudanese-Egyptian Economic Relations: Egypt's Experience in Managing Border Trade

فيصل الطيب علي خوجلي: جامعة كرري، السودان.

Faisal Al-Tayeb Ali Khojali: Karari University, Sudan.

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i3.1408

تاريخ الاستلام: 2024-12-25 تاريخ القبول: 2025-01-15 تاريخ النشر 2025-03-01

الملخص:

هدفت الدراسة لتحديد إطار العلاقات الاقتصادية السودانية المصرية، ومعرفة المشكلات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر، بالإضافة لتقييم تجربة جمهورية مصر العربية في إدارة التجارة الحدودية مع السودان. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والمنهج الاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن اتفاق الدولتين يسهم في إعادة آليات وهياكل التكامل الاقتصادي بينهما مع تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية في كلا الدولتين في حدوث تقدم كبير في التجارة والاقتصاد، ولم يكن هنالك إطار محدد للعلاقات الاقتصادية السودانية المصرية، نسبة لتأرجح العلاقات، وهنالك العديد من المشكلات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة اتفاق الدولتين على إعادة آليات وهياكل التكامل الاقتصادي بينهما مع تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية في كلا الدولتين في حدوث تقدم كبير في التجارة والاقتصاد، والعمل على وضع إطار محدد للعلاقات الاقتصادية السودانية المصرية، لتطوير التجارة والاقتصاد في الدولتين، والعمل على حل المشكلات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاقتصادية، السودانية المصرية، إدارة التجارة، الحدود.

Abstract:

The study aimed to determine the framework of Sudanese-Egyptian economic relations, and to identify the problems affecting economic relations between Sudan and Egypt, in addition to evaluating the experience of the Arab Republic of Egypt in managing border trade with Sudan. The study followed the descriptive, analytical, historical and deductive approaches. Therefore, it reached to a number of results, including that the agreement between the two countries contributes to restoring the mechanisms and structures of economic integration between them, while developing them in a manner consistent with international, regional and local variables in both countries, in order to achieve significant progress in trade and economy. There was no specific framework for Sudanese-Egyptian economic relations, due to the fluctuations in relations. There are many problems affecting economic relations between Sudan and Egypt. The study recommended a

number of recommendations, including the necessity for the two countries to agree to restoring the mechanisms and structures of economic integration between them, while developing them in a manner consistent with international, regional and local variables in both countries, in order to achieve significant progress in trade and economy, working to establish a specific framework for Sudanese-Egyptian economic relations, to develop trade and economy in both countries, and working to solve the problems affecting economic relations between Sudan and Egypt.

Keywords: economic relations. Sudanese-Egyptian, border trade management.

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

لا تتحقق التنمية في دولتي السودان ومصر إلا في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والذي تحاول قوة إقليمية أو عالمية إعاقتها عندما تتهيأ لها الظروف لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، لذلك لابد من وضع استراتيجية مشتركة تؤسس تكامل القوة الشاملة بين البلدين وترتكز على مقومات قوة الدولة الشاملة المتوفرة وبقوة لدى البلدين الشقيقين بما تمتلكان من موارد بشرية وطبيعية مع الاستفادة من التعاون العربي الإسلامي، وشهدت العلاقات الاقتصادية السودانية المصرية تقاربا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد أن انتظمت اجتماعات اللجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين الأمر الذي يتعين معه تدعيم العلاقات في شتى المجالات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، الثقافية. كما أن عضوية البلدين في منظمات إقليمية عربية وإفريقية ذات طابع اقتصادي مثل منظمة التجارة العربية الحرة ومنظمة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا (الكوميسا) وتجمع الساحل والصحراء، بالإضافة إلى تجمع مبادرة دول حوض النيل يحقق مزايا اقتصادية لكلا الدولتين، لعل أبرزها تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع التبادلية بينهما مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بينهما.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

منذ استقلال السودان شهدت العلاقات السودانية المصرية، على مر السنين تأرجحًا ما بين التوافق الكامل، وحدوث العديد من المشكلات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وتمر دورياً بحالات المد والجزر، والصعود والهبوط، خاصة فيما يخص الحدود والتجارة ومياه النيل، الأمر

الذي يتطلب الاستفادة من الحدود الجغرافية، لضمان الاستفادة صعوداً خاصة في إطار إدارة التجارة الحدودية.

تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما هو إطار العلاقات الاقتصادية السودانية المصرية؟
2. ما هي المشكلات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر؟
3. ما تأثير تجربة جمهورية مصر العربية في إدارة التجارة الحدودية مع السودان؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد إطار العلاقات الاقتصادية السودانية المصرية.
2. معرفة المشكلات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر.
3. تقييم تجربة جمهورية مصر العربية في إدارة التجارة الحدودية مع السودان.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والمنهج الاستنباطي.

الإطار النظري للدراسة:

التأثيرات الإيجابية للتكامل الاقتصادي بين الدولتين:

إن اتفاق الدولتين على إعادة آليات وهياكل التكامل الاقتصادي بينهما مع تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية في كلا الدولتين بالإضافة إلى استمرارية عقد الاجتماعات الدورية للجنة العليا واللجان الوزارية للتكامل يترتب عليها تأثيرات إيجابية لكلا البلدين أهمها زيادة التبادل التجاري بينهما[1].

تنامي الاستثمارات المتبادلة:

تطورت الاستثمارات المتبادلة كالآتي:[2]

1. حدث تطور إيجابي في حركة الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، حيث وصل حجم التبادل التجاري خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2019م نحو 648 مليون دولار بنسبة زيادة قدرها

[1] السيد، علي أحمد (2006): التجارة والعلاقات الاقتصادية المصرية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ص21.

[2] رؤوف، يوسف فاضل (2020): الدور الاقتصادي للعلاقات المصرية السودانية، جامعة القاهرة: مجلة الإدارة العامة، العدد 15، ص411.

نحو (6%) مقارنة بذات الفترة من عام 2018م، وقد ارتفعت الصادرات المصرية للسودان لتصل نحو 328 مليون دولار بنسبة زيادة (15%) عن الفترة نفسها في عام 2018م، وجاء الميزان التجاري لصالح جمهورية مصر العربية.

2. يقدر حجم الاستثمارات المصرية بالسوق السودانية نحو 10 مليارات و100 مليون دولار طبقا لإحصائيات عام 2017م، وتوزعت الاستثمارات على 229 مشروع، منها 122 مشروع صناعي باستثمارات (372،1) مليار دولار بصناعات الأسمنت، البلاستيك، الرخام، الأدوية، مستحضرات التجميل، الأثاث، الحديد، والصناعات الغذائية.
3. مشروعات خدمية استثماراتها (8،629) مليار دولار بقطاعات المقاولات، البنوك، المخازن المبردة، الري، الحفريات، خدمات الكهرباء، ومختبرات التحليل، المراكز الطبية، تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، إلى جانب مشروعات زراعية باستثمارات 89 مليون دولار بقطاعات المحاصيل الزراعية، الإنتاج الحيواني، الدواجن، ونشاط الأسماك.
4. تعمل في مصر عدد 315 شركة سودانية، تتوزع استثماراتها بين الصناعة، التجارة، الزراعة، الخدمات التمويلية، قطاع الإنشاءات، السياحة، الاتصالات، ويحتل القطاع الصناعي المقدمة حيث تعمل 73 شركة باستثمارات (5،4) مليون دولار فيما يحتل النشاط التمويلي المرتبة الثانية ب 7 شركات واستثمارات (21،3) مليون دولار.

البيئة الاستثمارية الجاذبة في السودان:

أصبح السودان ملاذا آمنا وجاذبا للاستثمار لتوفر الأراضي الزراعية الخصبة وتوفر المياه، وقيام الحكومة السودانية بإجراءات جاذبة للاستثمار من خلال وضع قوانين تمنع مصادرة رؤوس الأموال وعدم التمييز بين رأس المال الوطني والأجنبي، وإمكانية المستثمر في تحويل فوائض أمواله للخارج أيا كانت، وتصدير إنتاجه، بالإضافة إلى أن السودان عضو بالمنظمة العربية لضمان الاستثمار، كما قام السودان بالإصلاح الضريبي وإعفاء المستثمرين من الرسوم الجمركية لرأس المال التشغيلي وإعفاء ضريبي على الإنتاج الزراعي[1].

كما أن هنالك اهتماما بجذب الاستثمارات المصرية إلى السودان في قطاع الزراعة، لاستزراع مساحات كبيرة من القمح لإنتاج ما يسد الفجوة في السودان ومصر، كما إن هنالك فرصا لإنتاج القطن لسد احتياجات الصناعة المصرية، كما أن هنالك مجالات للاستثمار في مجال السكر من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي في السودان.

[1] عبد الوهاب، أيمن السيد (2009): نحو استراتيجية مصرية متكاملة في حوض النيل، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 178، ص200.

ويعد فتح استيراد مصر للحوم من السودان مجالا للتوازن للاستثمارات المصرية في لقام المزارع والتسمين للثروة الحيوانية؛ لسد الحاجة المتزايدة والفجوة بالسوق المصرية خاصة بعد افتتاح الطرق البرية بين البلدين، في ظل ما يمتلكه السودان من الثروة الحيوانية، ويمكن مضاعفتها بفتح استثمارات مصرية للتسمين وإقامة المذابح الآلية والتصنيع لسد احتياجات السوق المصرية وأيضا للتصدير.

- **الاستثمار في المجال الزراعي:** يعد القطاع الزراعي أكثر القطاعات أهمية لكل من الدولتين، حيث تعاني كل من السودان ومصر من اتساع الفجوة الغذائية من الحبوب الاستراتيجية مثل القمح، في الوقت الذي تتوفر لهذا القطاع مقومات التعاون الاقتصادي بين الدولتين، حيث تتوفر للجانب السوداني الأراضي الزراعية والمياه من الأمطار الغزيرة طوال العام، وتفتقر للأيدي العاملة المدربة والماهرة وكذلك الأساليب الحديثة في الزراعة، بينما تتميز مصر بتوفر الخبرة والأيدي العاملة الماهرة. وتبلغ جملة الأراضي الزراعية 200 مليون فدان والمستغل منها 40 مليون فدان فقط أي ما يعادل 20%، حيث تتركز معظم تلك الأراضي على ضفاف نهر النيل وروافده فيما تعرف بالسهول الفيضية، وهي تمتاز بالخصوبة العالية وإنتاجية قياسية، وهي أراض تصلح لزراعة الأرز وقصب السكر والتي سوف تضطر مصر في الآونة الأخيرة من تخفيض زراعتها لهذه المحاصيل نسبة لحاجتها الكثيرة من المياه التي يصعب توفرها[1].
- **التعاون في مجال المراكز التجارية:** تفعيل دور المراكز التجارية في إطار المتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوظيفي لكلا البلدين، على أن تقوم تلك المراكز بوضع مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتنشيط دورها في تنمية المبادلات التجارية بين البلدين.
- **التعاون في مجال تجارة الحدود:** لأهمية الدور الذي تلعبه تجارة الحدود بين البلدين في تنمية العلاقات وتوثيق الروابط بين الشعبين، هنالك تعاون على تذليل كافة المشكلات التي تعترض سير هذه التجارة في البلدين[2].
- **التعاون بين نقطتي التجارة بين البلدين:** يأتي التعاون بين نقطتي التجارة في السودان ومصر من خلال المساعدات الفنية التي تجعل التجارة الدولية المصرية لنقطة التجارة السودانية، وكذلك مجال التدريب، وأيضا شبكة نقطة التجارة السودانية ونقطة التجارة المصرية حتى يكون هنالك ربط إلكتروني بين رجال الأعمال والمستثمرين في البلدين.

[1] السيد، أحمد، مرجع سابق، ص37.

[2] عبد الرحمن، عبد الحفيظ أحمد (2013): مستقبل العلاقات السودانية المصرية في ظل المتغيرات المعاصرة، بحث زمالة (غير منشور)، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية نميري العسكرية العليا، الدورة رقم (25)، 2012-2013م، ص110.

- **التعاون في مجال الضرائب:** في إطار التعاون بين البلدين في المجال الضريبي هنالك اتفاق بين الجانبين على تحديث اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، وأيضا تبادل الخبرات بين مصلحة الضرائب المصرية وديوان الضرائب السوداني.
- **التعاون في مجال الجمارك:** هنالك مشروع اتفاق إداري متبادل من أجل الوقاية من المخلفات الجمركية والبحث عنها ومكافحتها بين البلدين، واستعداد الدولتين لتبادل الخبرات والمعلومات في مجال الحل الجمركي.
- **التعاون في مجال الاستثمار:** هنالك تشجيع لانسياب الاستثمارات بين البلدين وكذلك حمايتها.
- **التعاون في مجال الصناعة:** قام البلدان بالاتفاق على إنشاء آليات للتعاون في مجالات تنفيذ مشروعات لصناعة الورق من مصافي القصب (الباجاس) الناتج من مصانع السكر، والقيام بدراسة تخطيطية واستثمارية في مجال تصنيع بعض المنتجات الكيماوية من المولاس الناتج عن صناعة السكر، وأيضا في مجال دباغة الجلود، هنالك تعاون مشترك في مجال المواصفات وضبط الجودة، التدريب، تنمية الكوادر البشرية ورفع الكفاءات.
- **التعاون في مجال الكهرباء والطاقة:** هنالك استثمار للخبرات الوظيفية كما أنه هنالك ربط كهربائي تم بالبلدين لإمداد السودان بالكهرباء من مصر واستمرار التعاون في المجالات التالية[1]:

1. إحلال وتجديد وصيانة وتشغيل محطات التوليد والشبكة الكهربائية وترشيد استخدام الطاقة.
2. تطوير نظم تشغيل الشركات الكهربائية.
3. الربط الكهربائي لشبكات الكهرباء بين البلدين.
4. تنمية وتطوير استخدامات الطاقة الجديدة المتجددة.

التعاون في مجال الإنتاج الحيواني:

إن مشاركة مصر في الاستثمار في قطاع الإنتاج الحيواني يعد إضافة للقدرات السودانية في هذا المجال، حيث يمتلك السودان المراعي الشاسعة والتي تبلغ مساحتها 50 مليون فدان، وثروة حيوانية تقدر بحوالي 130 مليون رأس من الأبقار والماشية، علاوة على ما تنتجه من المواد الغذائية اللازمة لإنتاج الأعلاف لتغذية وتسمين الأبقار والماشية. رغم هذه الثروات الحيوانية الهائلة إلا أنها تفتقر إلى الخدمة البيطرية ومصانع إنتاج الأعلاف والتي تمتلك مصر خبرات واسعة فيها.

فوجود ثروة حيوانية هائلة بالسودان وتوفر المراعي الطبيعية لهذه الثروة الحيوانية يوفر مجالات استثمار جاذبة في هذا القطاع، أهمها إنشاء محاجر بيطرية بالقرب من مناطق الإنتاج في

[1] منصوري، منال عبد اللطيف (2017): العلاقات المصرية السودانية– الواقع والمأمول، القاهرة: دار الثقافة للنشر، ص60.

غرب السودان ووسطه (ولايتي سنار والنيل الأبيض)، وخدمات النقل البري للماشية، وكذلك مجال تبريد اللحوم، ومجال إنتاج الأدوية البيطرية واللقاحات والأمصال، حيث يقدر حجم الطلب السنوي بأكثر من خمسين مليون دولار، كما يمكن لهذا القطاع توفير كمية كبيرة من العملات الصعبة عند تطويره والقيام بتصدير الفائض عن الاستهلاك المحلي.

التعاون في مجال التصنيع الزراعي:

تمثل الموارد الطبيعية والاقتصادية الهائلة المتمثلة في الإنتاج الزراعي والحيواني والتعدين بالسودان أهم المرتكزات السياسية للتعاون بين مصر والسودان لإقامة قاعدة صناعية ضخمة تعود بفوائد كبيرة ومقدرة تساهم في دعم الاقتصاد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها كلا البلدين. ففي مجال الصناعات المرتبطة بالإنتاج الحيواني، فإن توفر الثروة الحيوانية في السودان يمكن من خلالها التعاون بين البلدين في مجال تصنيع منتجات الألبان في ظل الخبرات المصرية في هذا المجال، ومن ناحية أخرى يعد السودان من أغنى دول العالم من حيث مساحة الغابات وتنوع أشجارها والتي تنتج العديد من المحاصيل الغابية؛ لذلك يمكن أن يتم التعاون بين الدولتين في مجال الصناعات التي تعتمد على الأشجار مثل صناعة الورق في الوقت الذي تعاني منه كلا الدولتين من النقص الحاد في هذه السلعة الضرورية[1].

التعاون في مجال البنيات الأساسية:

التعاون السوداني المصري في مجال تطوير البنيات الأساسية للنقل والمواصلات بين الدولتين في مجالاتها المختلفة سواء النقل البري أو النهري أو البحري له تأثيراته الإيجابية على تفعيل التجارة البينية، ولعل أبرز الأنشطة التي تشكل فرصا جيدة للتعاون بين السودان ومصر في المجال الآتي:[2]

1. افتتاح الطرق الرئيسية للنقل البري بين السودان ومصر ومباشرة عملها (الطريق النيلي، قسطل وادي حلفا بطول 34 كيلو، طريق أسوان وادي حلفا دنقلا بطول 549 كيلو بالإضافة إلى تطوير الطريق الساحلي شلاتين بورتسودان بطول 280 كيلو.
2. الاتفاق على طرح مشروع إقامة خط سكة حديد (أسوان _ وادي حلفا) على المستثمرين لدراسة تنفيذه بأحد الأنظمة المتاحة.

[1] عبد الرحمن، عبد الحفيظ أحمد، مرجع سابق، ص125.

[2] دفع الله، فريد أحمد (2016): مجالات الاستثمار المصري في السودان، جامعة الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ص181.

3. تفعيل الدراسات الخاصة بتطوير ميناء وادي حلفا بالسودان حتى يتناسب مع ميناء السد العالي بمصر، بالإضافة إلى اتفاق السودان ومصر بإنشاء شركة مشتركة تهدف إلى تطوير المجرى الملاحي لنهر النيل في البلدين من خلال التطهير ووضع العلامات الإرشادية وتطهير الصنادل وأجهزة الصيانة الملاحية.
4. يخطط السودان لإنشاء العديد من مكن الطرق الخارجية للتشييد مثل الطريق القاري الذي يربط السودان بوسط وجنوب وغرب إفريقيا وسائر الدول المطلة على المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى الطريق الذي جرى تشييده لربط شرق السودان بدول شرق إفريقيا عبر دولة إثيوبيا وأرتيريا، هذا فضلا عن الطرق الداخلية التي تخطط الدولة لإنشائها ومطروحة الآن للاستثمار.

التعاون في مجال البترول والثروة الحيوانية:

إن الكمية المتبقية من النفط بعد انفصال جنوب السودان ليست بالقليلة إذا ما وجدت التعاون المشترك بين السودان ومصر في مجال البترول.

التأثيرات الإيجابية لاتفاق الحريات الأربع:

كان لتطبيق نصوص الحريات الأربعة (الانتقال، الإقامة، التمليك، العمل) دور أساسي في حركة مواطني البلدين من حرية تامة دون قيود؛ مما شجع المصريين على السفر والعمل في جميع المدن السودانية وفقا لنصوص تلك الاتفاقية، يكون السودان البلد الوحيد في العالم الذي يسمح للمصريين بحرية السفر والإقامة والعمل والتمليك بدون أي شروط أو قيود. إن الاتفاقية الموقعة تسمح لأي مصري يرغب في السفر إلى السودان أن يحصل على تذكرة السفر بالطائرة ويتجه مباشرة للمطار أو التوجه عبر الطريق البري إلى مدينة شريطة أن تتوفر له فرصة عمل مناسبة[1].

اتفاقيات وبروتوكول تفعيل العلاقات الاقتصادية:

إن أبرز التأثيرات الإيجابية لاتفاقية التكامل الأخيرة توصل اللجنة العليا للتكامل إلى اتفاقيات هامة ترتب عليها معالجة تفعيل العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان، ومن أهم تلك الاتفاقيات الآتي:[2]

1. اتفاقيات لتطوير التعاون الثنائي المشترك في المجال الاجتماعي في منتصف نوفمبر عام 2005م، منها اتفاق تعاون في مجال الأوقاف، أربع مذكرات تفاهم في مجال الاتصالات،

[1] المرجع السابق، ص194.

[2] أنصار، حسن هلال (2018): ثورات الربيع العربي والآثار الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: مؤتمر الاقتصاديات العربية، ص3.

التأمين الصحي، ستة برامج تنفيذية في مجالات (الشباب والرياضة، التعليم العالي، السكان، البيئة، التعاون السياحي، التعاون الفني بين وزارتي الموارد البشرية والقوى العاملة).

2. توقيع 11 وثيقة ومذكرة تفاهم في ختام أعمال الدورة السادسة للجنة العليا المصرية السودانية المشتركة التي عقدت اجتماعها في الإسكندرية في يوليو 2008م، ومنها ست مذكرات تفاهم في المجالات الاجتماعية (عودة البعثة التعليمية المصرية للسودان، إنشاء المراكز التكنولوجية، الشباب والرياضة، الثقافة، التضامن الاجتماعي، شؤون المرأة والطفل).
3. الاتفاق على إعادة فتح جامعة القاهرة بالخرطوم مع البدء بإنشاء كلية للدراسات العليا.
4. الاتفاق على إقامة مشروعات زراعية في السودان لإنتاج محاصيل استراتيجية وذلك باستغلال وفرة الأراضي الزراعية ومياه الري بالسودان وتوفر الأيدي العاملة بمصر، ولقد ظهر هذا التقارب جليا بعد الثورة المصرية والتنسيق المستمر بين البلدين في الاجتماعات المشتركة والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات في فترة ما بعد الثورة، وكذلك التصريحات الإعلامية أظهرت إصرارا واضحا من كلا الدولتين على تعويض ما ضاع من وقت ومحاولة بناء الشراكة في كل المجالات.

على المستوى الاستراتيجي:

لا شك أن المتغيرات الدولية والإقليمية والمستجدات على الساحة المحلية في مصر والسودان أدت إلى توافر الإرادة السياسية لدى القيادتين لتفعيل التعاون الاقتصادي مع اختلاف دوافع كل منهما؛ لذلك حيث تسعى القيادة السودانية لاستئناف مسيرة التكامل المصري السوداني ربما بدافع التغلب على الأوضاع الاقتصادية والصراعات الداخلية في مناطق مختلفة من السودان بعد انفصال دولة الجنوب وذهاب أكثر من 80% من العملات الصعبة التي كانت تغذي الموازنة العامة من عائدات النفط، وعلى الجانب الآخر فإن القيادة المصرية ترى أن استقرار السودان يحقق ضمان التدفق الطبيعي لمياه النيل وعدم المساس بحقوق مصر المائية، وهي تتطلع أن يقف السودان بجانبها في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي، كما ترى القيادة المصرية أن التوجه نحو السودان يوفر فرصا كبيرة لاستغلال التكامل في الموارد، حيث يؤدي إلى تحويل السلبيات التي تعاني منها مصر إلى مزايا نسبية، فالزيادة السكانية سوف تكون ميزة في مواجهة الندرة النسبية للسكان في السودان[1].

[1] مريود، حبيب الله نور الدين (2018): التعاون السوداني المصري، ورقة عمل غير منشورة، الخرطوم، ص10.

مساهمة مصر في إعمار ولايات السودان:

تم ذلك من خلال مساهمة الشركات المصرية في إعادة إعمار مناطق غرب السودان (ولايات دارفور) من خلال إقامة مشروعات التعاون في إطار مبادرة حوض النيل التي تهدف إلى حفر ثلاثة بئر جوفية بواسطة الشركة المصرية السودانية لأعمال الري والإنشاءات بقيمة مليون دولار كمنحة مصرية، بالإضافة لإنشاء مستشفى في إحدى ولايات دارفور بحيث تكون مركزا تتحرك منه القوافل الطبية إلى المناطق المختلفة، ومساهمة الشركات المصرية في إعادة إعمار المناطق الحدودية مع دولة جنوب السودان بعد تحقيق السلام؛ مما يزيد من فرص الاستثمار المصري بالسودان بالتركيز على أعمال البنية الأساسية التي يحتاجها السودان[1].

المجالات الأخرى الداعمة للمجال الاقتصادي:

1) المجال السياسي:

ترتبط مصر بعلاقات جيدة مع أغلب القوى السياسية السودانية، حيث ظلت تلعب دورا كبيرا في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السودانيين، تدعم تلك العلاقة ارتباط مصر بعلاقات جيدة مع القوة الدولية والإقليمية المؤثرة على السودان؛ مما يؤكد أن الدور المصري التاريخي لازال حاضرا وله أرضية واسعة للحركة، طالما أن هنالك نداءات من أطراف سودانية ومصرية تدعو لتفعيل الدور المصري في تسوية المشاكل السودانية المصرية والمشكلات التي يعاني منها السودان داخليا، وقد ظهر الاتجاه بصورة واسعة وسط المصريين بعد أحداث ثورة 25 يناير 2011م[2].

إن العلاقات المصرية الجيدة والمتميزة مع القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام يشكل دعما قويا للسودان في مواجهة استمرار مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على النظام السوداني لإجباره على إحداث حراك سياسي قد يغير توجهاته المعادية لأمريكا والغرب بما يهيئ لعودة العلاقات السودانية الأمريكية لسابق عهدها وعودة الاستثمارات الأمريكية.

كذلك قيام مصر بدور فاعل لتحسين علاقات السودان مع دول الجوار الجغرافي لتحقيق مردود إيجابي ينعكس على تقليص الدور السلبي الذي كانت تلعبه سابقا في قضية جنوب السودان قبل الانفصال أو ما يدور الآن في مناطق دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق في ظل التدخلات الدولية (مجلس الأمن، الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، القوى الكبرى الفاعلة مثل الولايات المتحدة

[1] مسعود، عبد الحليم عبد المولي (2008): تجارة الحدود وأثرها على التجارة الخارجية، ورقة عمل غير منشورة، الخرطوم، ص1.

[2] مريود، حبيب الله نور الدين، مرجع سابق، ص17.

الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا)، ويذكر أن مصر عندما أثيرت مشكلة دارفور سارعت إلى التحرك عبر ثلاثة محاور، الأول في الإطار الدولي، لدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، الثاني إقليمي لدعم الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، الثالث ثنائي مع الحكومة السودانية لدعم جهودها لحل المشكلة وعدم تعرضها لعقوبات دولية؛ الأمر الذي نجحت فيه مصر بعدم فرض عقوبات دولية بعد مرور شهر من صدور القرار رقم 1556.

2) المجال الأمني:

ذلك عبر تنسيق عمل الأجهزة الأمنية لمواجهة الإرهاب والتطرف والسعي لتوقيع اتفاقية أمنية بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتسليم الهاربين في جرائم غسيل الأموال وغيرها. والعمل على التنسيق بين البلدين في مجال أمن البحر الأحمر بالتنسيق مع اليمن والسعودية لتأمين الملاحة ورصد التحركات البحرية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية الإسرائيلية والتسهيلات المقدمة لها من (أرتيريا، إثيوبيا).

إلى جانب دعم وتدريب العناصر الأمنية والعسكرية السودانية لمواجهة المتطلبات الأمنية في السودان خاصة في مناطق التوتر والاضطرابات الأمنية، سواء بالتأهيل داخل مصر أو داخل السودان أو بإرسال مراقبين عسكريين مصريين حال طلبها.

فضلا عن التدعيم بين شعبي مصر والسودان من خلال مساهمة القوات المسلحة المصرية في مواجهة الأزمات والكوارث في السودان والأزمات الأمنية في مناطق التوتر. بالإضافة لمراجعة اتفاقية الدفاع المشترك وإجراء التعديلات فيها وفق المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية لتكون مرتكزا لإستراتيجية أمنية عسكرية تشمل كافة مجالات التعاون لتحقيق الأمن القومي للبلدين. وعدم اختصار الدور السوداني المصري على الأنظمة الحاكمة أو الزعامات السياسية، ويجب إعطاء القاعدة الشعبية دورا سواء بواسطة أجهزة الحكومات أو المنظمات الشعبية والحزبية بما يكسب التدخلات السياسية، ولكليهما قاعدة تأييد شعبية مما يساعد على تحقيق الأحداث المشتركة.

3) المجال الاجتماعي:

يمكن رصد بعض الظواهر الإيجابية في هذا المجال وأبرزها الآتي: [1]

1. دعم وزارة الخارجية المصرية فكرة إنشاء مجلس مصري للشؤون الإفريقية وهو تجمع لرجال الأعمال المصريين والأفارقة.

[1] محمد، نجاة حسن (2009): تجارة الحدود، ورقة عمل غير منشورة، الخرطوم، ص4.

2. إنشاء اتحاد إقليمي لنقابات عمال دول حوض النيل يهدف إلى حماية وتحسين أوضاع العاملين والمحافظة على الأمن المائي في المنطقة وتوجيه الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية في مشروعات التنمية.
3. إنشاء المنتدى الدولي لحوض النيل والذي يعد شبكة قومية من منظمات المجتمع المدني تمثل دول حوض النيل وتسعى لإنشاء منتديات وطنية.
4. بروز دور جمعيات أهلية تعمل على دعم التواصل بين البلدين مثل جمعية أسرة وادي النيل.

يتبين للباحث مما سبق أن عوامل التكامل الاقتصادي بين السودان ومصر متوفرة وأن الطرفين يكملان بعضهما البعض، إذ إن لكل مجال من المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية في السودان يقابله عنصر مكمل له في مصر؛ مما يدل على أن كل متطلبات التكامل متاحة فقط، وتتطلب الإرادة السياسية لدى قيادة البلدين ويعضد ذلك التجانس الاقتصادي والاجتماعي والتقارب الجغرافي للدولتين. ومن الواضح أن جمهورية مصر العربية تسعى إلى تطور العلاقات الاقتصادية الثنائية مع جمهورية السودان وقد قامت بتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وأيضا يدرك السودان حجم المصالح التي يجنيها بالتعاون مع مصر، ومن الممكن تحقيق نجاحات كبيرة بالتبادل التجاري بين البلدين والاستفادة من ميزات الدولتين لتحقيق تكامل وتنمية مستدامة.

كما أنه من الممكن تنسيق عمل الأجهزة الأمنية بين مصر والسودان لمكافحة الجريمة المنظمة والتهريب. وتطرق هذا المبحث للتأثيرات الإيجابية للتكامل الاقتصادي بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية، البيئة الاستثمارية الجاذبة في السودان، التعاون في مجال البنيات الأساسية، اتفاقيات وبروتوكولات تفعيل العلاقات الاقتصادية، والمجالات الأخرى الداعمة للمجال الاقتصادي.

تجارة الحدود بين جمهورية السودان وجمهورية مصر:

شهدت العلاقات التجارية المصرية السودانية نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة في ظل عضوية البلدين بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبتجمع الكوميسا وشعبي كل من مصر والسودان لتوطيد العلاقات التجارية فيما بينهما، من خلال إنشاء مشروعات حيوية اقتصادية مشتركة في كافة القطاعات (صناعية، زراعية، كهرباء، مياه، ثروة حيوانية، عمالة فنية) بما يعود نفعها على البلدين. وأخذت تجارة الحدود مع جمهورية مصر العربية تتطور وتنمو من سنة إلى أخرى، حيث تعقد في كل عام لجنة تجارة الحدود والجمارك المنبثقة من اللجنة التجارية

المشتركة اجتماعها للتشاور حول السلع المتبادلة ووضع أي ضوابط تراها مناسبة لتسهيل وتطوير التجارة الحدودية بين البلدين[1].

1) المشكلات التي تواجه تجارة الحدود بين مصر والسودان:

تتلخص المشاكل التي تواجه تجارة الحدود مع الولايات المجاورة لجمهورية مصر العربية في الآتي[2]:

1. عدم مشاركة الجانب المصري في إعداد واعتماد قوائم سلع التبادل التجاري لعدم وجود بروتوكول موقّع بين البلدين.
2. أحيانا يتم قفل منافذ التبادل التجاري بين البلدين من الجانب المصري دون إخطار السلطات السودانية (مثال: قفل منافذ سوق شلاتين في عام 2006م)؛ مما ترتب عليه خسائر كبيرة للتجار.
3. فرض رسوم بواسطة شؤون القبائل في الجانب المصري وبدون أي مستندات مالية.
4. لا يسمح بدخول العربات السودانية الفارغة لترحيل الوارد إلا إذا كانت محملة بالصادر.
5. يمنح التجار فترة أسبوع واحد بمنطقة حلايب لتصريف سلعهم وتحميل الوارد مما يلحق ضررا على التجار لقصر المدة.
6. تعرض بعض التجار لمضايقات من حرس الحدود المصري بسبب ترحيل العساكر والمواد الخاصة بهم بين النقاط الحدودية.
7. منع الرعاة من الدخول للحدود المصرية مع إبلهم ويتم تسليمها لمندوب مصري؛ مما يؤدي لفقدانهم كميات كبيرة منها قبل وصولها إلى سوق الإبل في منطقة دراو.
8. يفرض على تجار الإبل ترحيل إبلهم داخل الحدود المصرية بواسطة الشاحنات المصرية إلى منطقة دراو مما يزيد التكلفة.
9. لا يتم اعتماد الحجر الزراعي والمواصفات السودانية للصادر ويتم إرجاعها إلى السودان بشتى الأسباب (مثال: إرجاع فول سوداني وشمار عام 2004م بحجة وجود إشعاع بها).
10. يتعرض التاجر إلى تأخير استلام مستحقاته من عائد صادر الإبل وقد تمتد الفترة لشهر.
11. عدم تطبيق اتفاقية الحريات الأربعة وخاصة حركة مرور العربات والأفراد.
12. خصم 10% من قيمة الصادر لمقابلة تسديد مديونية مصر على السودان.

[1] منصور، عبد الله قاسم (2015): العوائد وفوائد تجارة الحدود السودانية المصرية، جامعة النيلين: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، ص33.

[2] المرجع السابق، ص36.

2) السلع المحظورة في تجارة الحدود بين السودان ومصر:

هنالك بعض السلع تم حظر استيرادها وتصديرها عبر تجارة الحدود بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية وهي كالآتي:[1]

1. سلع الصادر: الفحم النباتي، وحطب الحريق، وبذرة القطن، كذلك سن الفيل، وجلد النمر، وإناث الماشية، بالإضافة لخردة النحاس والألمنيوم.
2. سلع الوارد: الخمور والمخدرات، وأدوات ومعدات لعب الميسر.

3) السلع المستبعدة من تجارة الحدود بين السودان ومصر:

هنالك سلع تم استبعادها من تجارة الحدود بين مصر والسودان وهي كالآتي:[2]

- سلع الصادر: الصمغ العربي، والقطن، والحيوانات المذبوحة، والذرة، والدخن القمح، والسكر، ولبان البخور درجة أولى، وخردة الحديد والنحاس، والألمنيوم، والسمسم الأبيض.
- سلع الوارد: السكر، والبسكويت، وحجارة البطارية، والصلصة، والشعيرية، والأقمشة.

تأثير قرار إلغاء تجارة الحدود في عام 2009م:

صدر القرار بإلغاء تجارة الحدود في 2009/7/23م بناء على قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء، القطاع الاقتصادي بالرقم (6) لتصبح حرة عبر الاستيراد والتصدير (إجراءات بنكية) وكان المبرر لهذا القرار منع التهريب. وبالرغم من صدور القرار بإيقاف تجارة الحدود إلا أنها لم تتوقف كليا على الأرض، فهنالك أشكال منها تتم عبر مسميات مختلفة، أوامر محلية تصدر من المحليات، عن طريق مخالفات تتم إما مصادرتها أو إنزال غرامات بشأنها أو عن طريق ما يسمى بالاستعمال الشخصي، مذكرات تفاهم بين الولايات الحدودية والدول المجاورة (مثال لذلك مذكرة تفاهم بين ولاية نهر النيل للعمل مع جمهورية مصر العربية عام 2019م).

مذكرة التفاهم بين ولاية نهر النيل ووزارة الصناعة والتجارة:

تم توقيع مذكرة تفاهم لتوقيع اتفاقية تجارة حدود بين أبو البشر عبد الرحمن يوسف وزير الدولة بوزارة الصناعة والتجارة واللواء حقوقي حاتم الوسيلة السماني والي ولاية نهر النيل وتضمنت المذكرة الآتي:[3]

[1] النمر، علي عبد الكريم (2018): تطور تجارة الحدود ما بين السودان ومصر، الخرطوم: إيلاف للطباعة والنشر، ص18.

[2] المرجع السابق، ص20.

1. يحدد هدف كلي للتعامل مع جمهورية مصر العربية وفقا للأهداف الكلية المحددة لتجار الحدود من قبل وزارة التجارة الخارجية ووفقا لسعر الصرف المعلن من بنك السودان المركزي.
2. تخصيص أهداف وقوائم سلعية ويعمل بها حتى 2019/12/31م.
3. يتم التنفيذ وفق أحكام لائحة تجارة الحدود لعام 2009م والضوابط والسياسات التي تصدرها وزارة الخارجية.
4. تخضع سلع الصادر والوارد لإجراءات هيئة المواصفات.
5. التنسيق المستمر بين الوزارة والولاية ومد الوزارة بالتقارير الشهرية عن أداء تجارة الحدود والتشاور حول القوائم السلعية.

قوائم تجارة الحدود بين مصر والسودان:

تم تخصيص قوائم للسلع الواردة والصادرة بين السودان ومصر كالآتي:[1]

1. قائمة سلع الصادر: شملت الحنة، ولبان بخور، والكمون الأسود والحرجل، والسنمكة، والشمار الأخضر، والعطرون، وشمار الغابات، وتيوس، والفول المصري، والأعشاب الطبية، والأعلاف، وعباد الشمس، والعرديب، والبلح، والدوم، والشطة والبصل.
2. قائمة سلع الوارد: شملت معدات ورش ونجارة، منتجات ألمونيوم، الإسبيرات، ومدخلات إنتاج، والمنتجات الزجاجية، كذلك مواد البناء، والمعدات الكهربائية، وحديد التسليح، والسماد، والأدوات الطبية والأجهزة الإلكترونية.

الهدف الإجمالي لتجارة الحدود:

الهدف الإجمالي لتجارة الحدود للولايات العاملة وعددها عشر ولايات بما فيها الولايات الحدودية مع جمهورية مصر العربية 150 مليون دولار موزعة على الولايات العشرة، الولاية الشمالية 18 مليون دولار، نهر النيل 21 مليون دولار، البحر الأحمر 24 مليون دولار، كسلا 13 مليون دولار، القضارف 15 مليون دولار، النيل الأزرق 15 مليون دولار، شمال دارفور 12 مليون دولار، جنوب دارفور 12 مليون دولار، غرب دارفور 10 مليون دولار، شمال كردفان 10 مليون دولار.

[3] عمر، أحمد قسم الله (2020): اتفاقيات التجارة والاقتصاد السودانية المصرية، ملتقى الاقتصاد العربي الثاني، عمان، ص11.

[1] المرجع السابق، ص12.

أما الهدف الكلي وسلع الصادر والوارد للولايات العاملة مع جمهورية مصر العربية، فهنالك أهداف كلية وسلع صادرة وواردة لكل ولاية على حدة من الولايات العاملة في تجارة الحدود مع جمهورية مصر العربية وتفاصيلها كالآتي:[1]

1. الولاية الشمالية: الهدف الكلي 18 مليون دولار.

أ- سلع الصادر: مثل المحاصيل الزراعية، سنمكة، شمار أخضر، حنة، كسبرة، أعشاب طبية، فواكه طازجة، ثمار غابية، تمباك، عطرون، حرجل، أعلاف، فحم ماسكيت، مصنوعات خشبية خردوات.

ب- سلع الوارد: مثل المواد الغذائية، الصابون السائل، مصنوعات زجاجية، خشب مضغوط وخردوات، إسبيرات، عربات، مواد بناء، أسمدة ومبيدات، أدوات مكتبية، فواكه معلبة، عبوات بلاستيكية، أسمنت أبيض.

2. ولاية نهر النيل: الهدف الكلي 21 مليون دولار.

أ- سلع الصادر: محاصيل زراعية، سنمكة، شمار أخضر، حنة، كسبرة، أعشاب طبية، سلع غذائية، فواكه طازجة، ثمار غابية، أخشاب، تمباك، عطرون، حرجل، أعلاف، فحم ماسكيت.

ب- سلع الوارد: مواد غذائية وصابون ومنظفات، مصنوعات زجاجية، معدات منزلية، مدخلات إنتاج زراعي وصناعي، خشب مضغوط وخردوات، إسبيرات، عربات، أسمدة، أدوات مكتبية، صابون وكبريت.

3. ولاية البحر الأحمر: الهدف الكلي 24 مليون دولار.

أ- سلع الصادر: سنمكة، حنة، ثمار غابية، لبان بخور درجة ثالثة ومحاصيل زراعية، تمباك، عطرون، فحم مسكيت، خردوات، روائح شعبية، أسماك مملحة، سلع غذائية، حرجل، أعلاف.

ب- سلع الوارد: منتجات إنتاج زراعي، مدخلات إنتاج صناعي، فوط لنساء شرق السودان وفرك وملايات، مواد غذائية وصابون سائل، مصنوعات زجاجية ومعدات منزلية، مدخلات إنتاج صناعي وزراعي، خشب مضغوط، إسبيرات عربات، لساتك كبيرة جديدة ومواد بناء، أدوات مكتبية، صابون، كبريت، فواكه معلبة، مواد تعبئة، عبوات بلاستيكية، أسمنت أسود.

النشاط التفصيلي لتجارة الحدود بالولايات المجاورة لجمهورية مصر:

[1] محمود، ناصر محمد (2020): قواعد التعامل السوداني المصري- أسس الاستيراد والتصدير، ورقة عمل غير منشورة، الخرطوم، ص55.

يتمثل النشاط التفصيلي للولايات المجاورة لجمهورية مصر العربية في الآتي:[1]

1. الولاية الشمالية: بلغ الهدف الكلي المصدق (8500000) ما يعادل (22270000) جنيه لعام 2003م، للعمل مع كل من مصر وليبيا، وبلغت قيمة الصادرات المنفذة 1810567 دولار بنسبة تنفيذ (22%) من الهدف المصدق، كما بلغت قيمة الواردات 1184312 دولار بنسبة تنفيذ (64%) من الهدف الكلي المصدق، ونجد أن نسبة المنفذ من الواردات إلى المنفذ من الصادرات يساوي (66%)، أي أن هنالك عجزا في الميزان التجاري نتج عن عدم اكتمال تنفيذ الواردات وتعتبر نسبة التنفيذ ضعيفة.
2. ولاية نهر النيل: بلغ الهدف الكلي بالدولار 11000 مليون دولار في عام 2003م وكانت قيمة الصادرات المنفذة 6763127 دولار بنسبة (62%) من الهدف الكلي المصدق، بينما بلغت الواردات 555896 دولار بنسبة تنفيذ (51%) من الهدف الكلي المصدق، ونجد أن المنفذ من الواردات إلى المنفذ من الصادرات يساوي (83%) أي أنه يوجد عجز بسيط في الميزان التجاري نتج عن عدم اكتمال تنفيذ الواردات.

هنالك عدد من الجداول تتضمن التنفيذ الفعلي لتجارة الحدود قبل صدور القرار بالإيقاف في عام 2009م، وهو يعتبر مثالا لنشاط تجارة الحدود قبل الإيقاف.

م	الصادر		الوارد	
	السلعة	القيمة بالدولار	السلعة	القيمة بالدولار
1	إبل	10210200	حلويات	3267911
2	كركدي	3139107	صابون سائل	976937
3	سنمكة	210320	مواد غذائية	4722441
4	جلود خام	1155020	صابون كبريت	90000
5	ثمار غابية	379915	منتجات بلاستيك	489793
6	عرديب	51104	مواد بناء	1419704
7	سمسم أحمر	3241711	كمون أسود	57750
8	سلع زراعية	254416	اسبيرات عربات	416000
9	لبان بخور	153296	مواد تعبئة	4910075
10	شمار أخضر	741083	لعب أطفال	1120651
11	حنة	113908	مدخلات صناعة	989580
12	كمون أسود	20592	معدات نجارة	674080
13	حرجل	04532	منتجات ألمونيوم	66075
14	عطرون	25344	أدوات مكتبية	167528

[1] المرجع السابق، ص58.

15	فول سوداني	121948	منتجات زجاجية	75636
16	بلح	02695	أواني منزلية	113710
17	صابون غسيل	251876	معدات كهربائية	244631
18	ملح	40535	حديد تسليح	909197
19	بصل	06800	سماد	572398
20			فواكه طازجة	42326
21			معدات زراعية	53702
22			أدوات صحية	33000
23			أبسطة وجنزبيل	178600
24			شحوم	28300
25			فول مصري	782265
	الجملة	20124702	الجملة	17983290

المصدر: إعداد الباحث من جداول إدارة الحدود بوزارة الصناعة والتجارة.

نلاحظ من خلال سلع الصادر أن السمسم الأحمر يمثل السلعة الأكبر في التنفيذ، يليه الكركدي، ونتج ذلك من الطلب الزائد على هذه السلع في تلك الفترة، أما سلع الوارد تصدرت الحلاوة السلع الأكبر، يليها الصابون السائل، ونتج ذلك من تفوق مصر في صناعة هذه السلع في تلك الفترة.

جدول رقم (2): يوضح التنفيذ الفعلي لتجارة الحدود مع جمهورية مصر العربية لعام 2006م

الصادر		الوارد
السلعة	القيمة بالدولار	السلعة
إبل	14950705	منتجات نجارة
محاصيل زراعية	10293151	مواد غذائية
حنة	29729	حلاوة
لبان بخور	220636	منتجات بلاستيك
كمون أسود	7174	منتجات ألمنيوم
حرجل	9910	خردوات
سنمكة	99000	إسبيرات
جلود خام	689486	فوط نسائية
سلع زراعية	473387	صابون سائل
عطرون	61677	أدوات مكتبية
شمار أخضر	85676	مدخلات إنتاج
ثمار غابات	281230	منتجات زجاجية

منتجات ورش صناعات	4840	أواني منزلية
تيوس	3025	مواد بناء
		حديد تسليح
		سماد يوريا
		معدات طبية
		مواد تعبئة
		فواكه طازجة
		أبسطة
		أدوات صحية
		محروقات
		مواسير مياه
الجملة	26736239	الجملة

المصدر: إعداد الباحث من جداول إدارة الحدود، وزارة الصناعة والتجارة.

تصدرت الإبل سلع الصادر، ويعزى ذلك لجودة الإبل السودانية وحوجة مصر للحوم الحية، يليها المحاصيل الزراعية والسبب قلة الأراضي الزراعية في مصر، أما السلع الواردة كانت الحلاوة الأولى يليها الصابون السائل، ويعزى ذلك لنشاط الأسواق المصرية في هذا المجال والطلب الزائد عليها في السودان.

جدول رقم (3): يوضح التنفيذ الفعلي لتجارة الحدود مع جمهورية مصر لعام 2007م

الصادر		**الوارد**
السلعة	القيمة بالدولار	السلعة
إبل	14052500	معدات نجارة
عطرون	22127	إسبيرات عربات
ثمار غابية	1496	أدوات مكتبية
جلود خام	2178119	مدخلات إنتاج
محاصيل زراعية	16518327	منتجات زجاجية
لبان بخور	97063	أسمدة ومبيدات
سنمكة	187671	معدات طبية
شمار أخضر	2860	صيوانات وخيام
حنة	3696	مواد تعبئة
حرجل	13530	فواكه طازجة
تيوس	113850	أثاث منزلي
		معدات كهربائية
		منتجات ألمونيوم

صابون سائل		
حلاوة		
حديد تسليح		
منتجات صيانة		
مواد بناء		
خردوات ولعب		
معدات ورش		
مواد غذائية		
مدخلات زراعية		
مدخلات صناعة		
صابون حمام		
الجملة	34666116	الجملة

المصدر: جداول إدارة الحدود، وزارة الصناعة والتجارة

كانت نسبة التنفيذ للصادرات تتصدرها المحاصيل الزراعية، يليها الجلود الخام وذلك بسبب الحاجة الماسة لها، أما الواردات تصدرت سلعة الحلاوة، تليها صابون السائل، ونتج ذلك عن التفوق المصري في هذه الصناعات، نلاحظ أن الإبل والمحاصيل الزراعية دائما متصدرة، أما الحلاوة والصابون السائل متصدر الواردات؛ مما يؤكد أن العلاقة تكاملية.

يلاحظ الباحث مما سبق أن فترة نشاط تجارة الحدود انحصرت في الفترة من عام 2005م حتى عام 2007، ويرجع ذلك إلى بداية التجارة الفعلية بعد صدور لائحة تجارة الحدود بفترة تعتبر ترتيبات للجهات المعنية لمزاولة النشاط، أما توقفها في عام 2009 بسبب صدور القرار رقم (6) الذي تم بموجبه إيقاف تجارة الحدود، بالرغم من صدور القرار الوزاري رقم (12) لسنة 2018م، القاضي باستئناف تجارة الحدود، إلا أنها لم تزاول نشاطها حتى الآن بصورة رسمية.

يتضح مما تم ذكره أن الواردات من السلع المصرية، إجمالي الوارد أن جمهورية مصر العربية هي المستفيد الأكبر من تجارة الحدود خاصة أنه ليس أي إشكاليات تواجه الوارد منها عكس الصادرات التي تواجه عدة عقبات خاصة تجارة الإبل. على جمهورية السودان العمل على معالجة تلك المشاكل في الاجتماعات الدورية التي تعقد بين الجانبين، بالإضافة إلى أن الأهداف الكلية للولايات الشمالية العاملة مع جمهورية مصر العربية هي الأكبر في كل من ولاية البحر الأحمر، نهر النيل، الولاية الشمالية، وكانت أكبر الأهداف الكلية في ولاية البحر الأحمر بالرغم من تأثر الولاية بسبب إغلاق الحدود وأسواق حلايب وشلاتين التي تعتبر متاخمة لجمهورية مصر العربية.

المعابر الحدودية جسر التواصل والتنمية بين جمهورية مصر وجمهورية السودان:

أزاحت القيادة السياسية السودانية المصرية العقبات التي كانت تواجه افتتاح المعبر البري (أشكيت) بين البلدين والذي حقق نتائج إيجابية ونجاحات كبيرة في معدلات تنقل الأفراد والبضائع والخدمات عبر الطريق البري بين الجانبين، وقد شرع الجانبان المصري والسوداني خلال لجانهما المشتركة للمعابر الحدودية في إخلاء كافة الإجراءات الإدارية واللوجستية، وقد تم افتتاح المعبر بعد اجتماع اللجنة الرئاسية العليا المشتركة.

1) استئناف حركة التبادل التجاري مع جمهورية مصر العربية:

أعلنت الحكومة السودانية استئناف حركة التبادل التجاري مع جمهورية مصر العربية، بعد انقطاع دام لنحو 3 أشهر، نتيجة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة السودانية بإغلاق المعابر الحدودية للحد من انتشار فيروس كورونا، وقالت السلطات السودانية في معبر أشكيت الحدودي بين البلدين، بعد اجتماع عقد ضم كل الجهات المختصة أنها أكملت الجوانب الصحية المتعلقة بالواردات من البضائع والسلع المصرية.

تأثرت الصادرات السودانية إلى مصر نتيجة إغلاق المعبر الحدودي في مارس 2020م، حيث كانت مصر تستورد نحو (30%) من احتياجاتها من اللحوم من السودان، ويتوقع أن ترتفع واردات مصر من اللحوم والماشية الحية بنسبة 36% لتصل إلى 340 ألف رأس ماشية في هذا العام، وتستورد مصر 60–70% من احتياجاتها من اللحوم.

وافقت وزارة البنى التحتية والنقل السودانية على استئناف حركة البضائع المصرية عبر معبر أشكيت، تم الاتفاق مع الجانب المصري بالسماح بمرور 20 شاحنة بضائع يومياً، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية نحو مليار دولار سنوياً. ويقدر حجم الاستثمارات المصرية في السودان بنحو (1,10) مليار دولار.

تعتزم الدولتان العمل على تطوير وزيادة تشييد الطرق وإقامة السكك الحديدية لتسهيل حركة التجارة والنقل عبر المعابر الحدودية في إطار سعيها لمضاعفة التبادل التجاري بينهما إلى (1.5) مليار دولار، وقامت الجمارك السودانية بفتح معبر أشكيت أمام البضائع المصرية، تنفيذاً لقرار السلطات المختصة، حيث إن البضائع المسموح بها تتمثل في مدخلات الإنتاج والمواد الغذائية والاستهلاكية، ومنع دخول المنقولات الشخصية والأثاث. وتتمثل الاشتراطات الفنية الاحترازية في تفريغ البضائع في المنطقة المحايدة، واستبدال سائق سوداني بسائق المصري، واستبدال رؤوس الشاحنات السودانية بالمصرية، وأن تقوم السلطات الصحية بمعاينة وتطهير المركبات والبضائع في المنطقة المحايدة قبل دخولها معبر أشكيت.

2) أثر تجارة الحدود على الأمن الوطني السوداني:

تعد تجارة الحدود واحدة من المرتكزات الأساسية لتنمية إنسان المنطقة لما لها من أثر سياسي، اقتصادي، اجتماعي، أمني، وتحدث حراكا تجاريا عبر تبادل المنفعة بين السودان ودول الجوار وفق ضوابط وقوانين واتفاقيات تنظمها. وتعتبر تجارة الحدود أداة من الأدوات الاقتصادية الداعمة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تستهدف الولايات الحدودية وتنميتها واستقرارها، اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، ومساهمتها في الإنتاج مع توفير موارد إيرادية لكافة القطاعات المركزية والولائية.

اكتسبت تجارة الحدود في مراحلها المختلفة في السودان أهمية قصوى خاصة حدود السودان مع جمهورية مصر العربية، وقامت على أربعة أبعاد إستراتيجية، بعد سياسي، تبنى على أساسه المصالح المشتركة للحكومات، بعد أمني مؤثر في معالجة بعض المشاكل من خلال تأثيره على حياة سكان المناطق الحدودية بين الدول. بعد اقتصادي يرتبط بمستوى معيشة المناطق الحدودية وتوفير احتياجاتها الضرورية وتطوير بنياتها التحتية، بعد اجتماعي ينشأ من خلال تقوية الأواصر الاجتماعية[1].

3) التأثيرات السياسية لتجارة الحدود:

يرتبط البعد السياسي لتجارة الحدود بالاعتراف والفهم المشترك حول الحدود السياسية والجغرافية، وتتمثل الآثار السياسية في الآتي:

1. تقوية العلاقات السياسية بين السودان والدول المجاورة وإقامة علاقات دولية مع الدول التي تمارس تجارة الحدود.
2. العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات يمكن أن تحققها تجارة الحدود.
3. نشاط تجارة الحدود يؤثر في علاقات الدول سلبا وإيجابا، حيث إنه إذا نشطت التجارة بين الدولتين ينعكس ذلك إيجابا على الدول، أما إذا توترت العلاقة بين الدولتين ينعكس ذلك سلبا على الدول.
4. تساهم في إنفاذ الاتفاقيات التجارية بين الدول التي وقعت اتفاقيات تبادل تجاري.
5. قيام هذه التجارة سيؤدي إلى استقرار المواطنين في الشريط الحدودي.
6. المصالح التجارية تؤدي إلى استقرار الأمن وكذلك الأمن الغذائي.
7. خلق حوار سياسي جيد يتعلق بالمسائل ذات الطابع البروتوكولي كالاتفاقيات الخاصة بتجارة الحدود.

[1] تقارير إدارة الحدود، وزارة الصناعة والتجارة، 2019م، ص12.

4) التأثيرات الاقتصادية لتجارة الحدود:

تعتبر تجارة الحدود هي الآلية المثلى لإنشاء البنيات التحتية اللازمة لنشاط عمليات التجارة الحرة عبر المنافذ الحدودية. وتتمثل التأثيرات الاقتصادية في الآتي[1]:

1. تلعب دورا مهما في مجال التبادل التجاري حيث يسهل الوصول للسلع المطلوبة بوسائل نقل مختلفة. تسهم في إجمالي حجم التجارة الحرة من السلع، ويمكن مضاعفة هذه المساهمة بشيء من المرونة وزيادة الحصص المخصصة لجمهورية مصر العربية.
2. المساهمة في تخفيف الطلب على الدولار لأنها تعمل بنظام المقايضة.
3. دعم الخزينة العامة بإيرادات ناتجة عن دفع التحصيل الجمركي والضريبي والزكاة والرسوم الناتجة عن العمليات التجارية.
4. زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية.
5. إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الصناعية.
6. تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول.
7. إنشاء النقاط الجمركية والمعابر الحدودية يؤسس لبنية تحتية وتنمية وتطوير للمناطق الحدودية وقيام مشاريع مصاحبة منها التعليمية والصحية والخدمية.
8. دخول وخروج البضائع عبر الحدود يخفض الضغط على الموانئ الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع من الإيرادات ويوفر السلع للمناطق الحدودية.
9. إقامة محطات جمركية وفتح أفرع للبنوك التجارية بالمناطق الحدودية لتسهيل عمليات تجارة الحدود وخدمة المناطق الحدودية.
10. اهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها.
11. إجراءات تجارة الحدود المبسطة تغري المهربين للانخراط بفكرة التجارة؛ مما يحد من الأموال المهدرة عن طريق التهريب.
12. تلعب دورا مهما في زيادة دخل الدولة وحماية منتجاتها المحلية وذلك من خلال دخول السلع غير المرغوب فيها أو زيادة الضرائب عليها.

[1] حميدي، ياسر سليمان (2007): تجارة الحدود بين السودان وتشاد، الخرطوم، د. ن، ص4.

5) التأثيرات الاجتماعية لتجارة الحدود:

تتمثل في الآتي[1]:

1. تساعد سكان الحدود على المشاركة في جلب السلع والمواد الغذائية، وتنمية قدراتهم، والحفاظ على اقتصاد الدولة، وعدم اللجوء إلى الأساليب غير القانونية مثل: التهريب وتجارة المخدرات والسلاح.
2. تؤدي إلى استقرار المواطنين في قراهم، وتحد من الهجرة من الريف إلى المدن، والمحافظة على الأمن والسلام، وعدم ترك أي فرصة لأي مهددات أمنية دون تدخل الحكومة، وتنمي الحس الأمني للمواطن.
3. إيجاد فرص عمل ومهن جديدة للمواطن وذلك بعد إنشاء النقاط الحدودية الجمركية التي تتمثل في التخليص للسلع، العمالة المختلفة، الترحيل من الولايات إلى دول الجوار، عمال العتالة والتفريغ والمناولة.
4. إنشاء أسواق محلية تعمل على تجميع السكان في منطقة أشبه بالمناطق الحرة.
5. تعمل على تلافي المجاعات، وسد الفجوات، وعدم الاعتماد على المركز في مثل هذه الظروف، وتوفير إمكانيات الحكومة، وتقليل تكلفة الترحيل من المركز للولايات.
6. خلق مناخ اقتصادي، وانشغال المواطنين بالنشاط التجاري، وتقليل الاحتكاكات القبلية، والتعايش السلمي، والبعد عن الحروب.
7. تنمية الدبلوماسية الشعبية بين السودان ودول الجوار بخلق علاقات بين زعماء القبائل من كبار التجار في البلدان المجاورة.
8. تمكن من معرفة وتلافي المهددات الأمنية قبل وقوعها وذلك عبر تبادل المعلومات بين التجار والمواطنين.
9. خلق جو من التفاهم بين القبائل بعيدا عن الحرب، والاحترام المتبادل.
10. التقارب الثقافي وبناء علاقات اجتماعية بالزواج والتداخل القبلي للسكان.
11. توفير احتياجات المواطن بأقل تكلفة، والإعانة في تقوية أواصر التكامل بين الدول المتجاورة؛ مما يقلل النزاعات الإدارية والسياسية.

[1] المرجع السابق، ص7.

6) التأثيرات الأمنية لتجارة الحدود:

تتمثل في الآتي:[1]

1. يؤدي نشاط تجارة الحدود إلى استقرار المناطق الحدودية من الناحية الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية.
2. يؤدي قرار إلغاء تجارة الحدود إلى تشجيع الأعداء والطامعين والمتربصين بالسودان إلى استغلال خلو المناطق الحدودية من سكانها والاستيطان فيها؛ مما يصعب معالجة الأمر مستقبلا (مثال أراضي الفشقة ومنطقة حلايب).
3. تتيح تجارة الحدود للسلطات الأمنية التحرك بحرية والتعرف على الاحتكاكات القبلية والمشاكل الحدودية والعمل على حلها قبل استفحالها.

7) التأثيرات السلبية لتجارة الحدود على الأمن الوطني السوداني:

تتمثل في الآتي:[2]

1. تؤثر سلبا إذا تم السماح لتجارة الحدود بتصدير السلع الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في اقتصادها وتعود على الخزينة العامة بالعملة الحرة بكميات كبيرة.
2. عدم اكتمال الرقابة الصحية والبيطرية في المناطق الحدودية يؤدي إلى دخول سلع غير صالحة للاستعمال البشري والحيواني.
3. لجوء بعض التجار لاستيراد سلع ليست ذات أهمية لتحقيق الربحية العالية وإهمال السلع الأساسية التي تحتاجها الولاية مما يؤدي إلى الإضرار بالصناعة المحلية.
4. عدم توخي الدقة في مقترحات السلع المطلوبة للولايات يؤدي إلى كثرة النقل والإضافة وإدخال سلع جديدة للقوائم المصدقة.
5. هنالك رسوم عديدة يتم فرضها بواسطة السلطات المحلية الولائية على البضائع والشاحنات تختلف من ولاية إلى أخرى مما يضر التجار إلى تغيير وجهة البضائع للولايات الأقل رسوما.
6. عدم مشاركة دول الجوار في إعداد واعتماد قوائم سلع التبادل التجاري في الاتفاقيات الموقعة.

[1] عبد اللطيف، أحمد عبد الرحمن (2020): تأثير علاقات التجارة الخارجية على مستقبل الاقتصاد السوداني، جامعة أم درمان الإسلامية: رسالة دكتوراه غير منشورة، ص77.

[2] المرجع السابق، ص79.

8) أثر القرار رقم (6) الصادر من القطاع الاقتصادي السوداني بإيقاف تجارة الحدود:

هنالك تأثيرات كبيرة تمثلت في الآتي:[1]

1. عند ممارسة الولايات لتجارة الحدود اهتمت بزراعة محاصيل زراعية لمقابلة الصادر وزيادة مساحة الرقعة الزراعية لهذه المحاصيل، وقد تأثرت المساحات المزروعة بتوقف تجارة الحدود وأثر ذلك في فرص العمل التي أوجدها هذا النشاط خاصة المحطات الجمركية التي كانت تساعد العمالة في مجال المناولة والترحيل والخدمات المعيشية من مأكل ومشرب والخدمات المصرفية والفندقية والنقل.
2. فقدان الولايات الحدودية لمصدر مهم للإيرادات، حيث كانت تجارة الحدود تساهم مساهمة كبيرة في الإيرادات الذاتية للولايات الحدودية وقد تأثر ذلك بعد صدور القرار.
3. تفشي ظاهرة التهريب بصورة واسعة في كل الولايات الحدودية خاصة تهريب الإبل، وقد كان لتجارة الحدود أثر كبير في القضاء على هذه الظاهرة.
4. اجتماعات اللجنة العليا السودانية المصرية المشتركة والتي انعقدت في عام 2007م، تم الاتفاق بين الجانبين بالنظر للمشاكل والمعوقات التي تواجه تجارة الحدود والعمل على حلها وتنظيم التجارة والإنفاق على المسارات والمنافذ وقوائم السلع ولكن توقف نشاط التجارة الحدودية قد أثر على إكمال هذا الاتفاق.

9) التأثيرات الاقتصادية لتجارة الحدود على الولايات المتعاملة مع جمهورية مصر العربية:

هنالك تأثير إيجابي لتجارة الحدود المتعاملة مع جمهورية مصر العربية وهي ولاية البحر الأحمر، الولاية الشمالية، ولاية نهر النيل وتمثلت هذه التأثيرات في الآتي:[2]

1. الاهتمام بزراعة محاصيل الصادر وزيادة مساحتها الزراعية.
2. خلقت فرص عمل جديدة بالمنافذ والمعابر الحدودية.
3. خلقت أسواقا جديدة لمنتجات الولايات الزراعية.
4. نظمت تجارة الإبل وأنشأت بنيات تحتية من مسارات ونقاط بيطرية وحفر آبار، مما أدى لانحسار الممارسات السالبة كالتهريب.
5. ساهمت في زيادة الدخل القومي في حصيلة الإيرادات المباشرة.
6. أدت إلى توسيع مظلة دافعي الزكاة بدخول ممولين جدد.

[1] التقرير السنوي، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2010م، ص5.

[2] محمود، ياسين مرسال (2013): سبل التطوير الزراعي والاقتصادي في السودان، ملتقى التطوير الرابع، جدة، ص11.

7. خلقت وعاء إيرادات لدعم التنمية بالولايات الحدودية.
8. خلقت استقرارا بالمناطق الحدودية.

10) تأثيرات كوفيد 19 (كورونا) على المنافذ الحدودية:

بالرغم من تأثر المنافذ والمعابر الحدودية بقرار إيقاف تجارة الحدود إلا أن هذا النشاط لم يتوقف بشكل نهائي وهو مستمر تحت مسميات أخرى، ولكن تأثرت المنافذ الحدودية بشكل كبير بإغلاقها التام بسبب تفشي مرض كوفيد 19 (كورونا)، وقامت السلطات بإغلاق كل الحدود الدولية مع دول الجوار السبع مما كان له أثر كبير على توقف النشاط التجاري بين جمهورية السودان ودول الجوار السبع على ضوء الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فايروس كورونا. استغل بعض الناشطين الحدود الواسعة في عمليات التهريب والتسلل بمساعدة عصابات وتجار الأزمات، مستغلين اتساع الرقعة الجغرافية الممتدة بلا موانع بين جمهورية السودان وجيرانه من الدول المجاورة، مما جعل عمليات السيطرة والضبط للحدود مسألة بالغة التعقيد، فضلا عن صعوبة مراقبة الحدود في ظل شح إمكانيات البلاد الاقتصادية[1] .

11) أثر شبكات التهريب على تجارة الحدود:

لقد تمرس المهربون وأتقنوا أساليب نشاطهم عبر الحدود، ففي كل الأحوال لن يتوقفوا عن مهنة امتهنوها وصارت المصدر الرئيسي الذي يقتاتون منه، بالرغم من أن تجارة الحدود قللت من نشاط التهريب وساعدت على انسياب السلع بطريقة شرعية، لكن توقفها قد زاد من عمليات التهريب، وإن كانوا لا يكترثون لقرار إيقافها وتدهور الوضع الاقتصادي في المناطق الحدودية التي تعاني أصلا من صعوبات المعيشة.

وتوقف النشاط التجاري المشروع للسلع والمواد الغذائية دفع المهربين إلى ممارسة التهريب والتورط في مجال تهريب المخدرات والأسلحة وتجارة البشر، بعد أن كانوا يمارسون تجارة مقننة ومشروعة منعوا منها فتحولوا إلى تهريب السلع والمواد الغذائية، وتحركت في دواخلهم نزعة التهريب في مجال الممنوعات؛ وهذا يجعل المجتمعات الحدودية تشكل لهم حاضنة ما لم تتخذ السلطات الحكومية قرارا بمزاولة تنفيذ القرار الصادر باستئناف تجارة الحدود.

تعودت المجتمعات الحدودية إلى عدم الاكتراث للقرارات التي تصدر من الحكومات في المركز والولايات خاصة فيما يخص الأنشطة التجارية التي تصب في مصلحتها وإن تضاربت مع النظم والقوانين، إذا وجدت ممانعة من السلطات المحلية أو أي جهة حكومية فإنها تلجأ إلى أساليب وطرق غير مشروعة للحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات. ولم تتوقف السلع والخدمات

[1] آدم، محمود صبير (2021): تأثيرات كوفيد 19 على الاقتصاد السوداني، مجلة القلزم، العدد 18، ص31.

للمواد الغذائية بين الولايات الحدودية بالرغم من القرار القاضي بإيقاف تجارة الحدود منذ عام 2009م، وخاصة السلع المدعومة من قبل الحكومة السودانية لما لها من عائد كبير يمكن أن يتحمل من أجله التاجر أو المهرب أي عقوبة، خاصة سلعتي الدقيق والوقود وصارت مهنة رسمية لسكان الحدود خاصة الولايات الغربية والشرقية، ويقومون بالتهريب إلى تشاد، إفريقيا الوسطى، إثيوبيا، أرتيريا، كما أصبح غير ممكن الاستغناء عن خدمات المهربين. وشكل التهريب ونقاط العبور غير القانونية أهم جوانب الحياة اليومية، وأصبحت السلع والمواد الغذائية تدخل لعواصم الولايات الحدودية تحت مرأى السلطات الحكومية، ولكنها صارت تشكل مصدرا واردا للولايات والمحليات التي تقوم بتحصيل الرسوم والضرائب من هذه السلع. وتعطلت التنمية في المناطق الحدودية بسبب الميزانيات غير الكافية، بل تكاد تكون هذه المناطق غير موضوعة في ميزانية التنمية للدولة، لذلك أظهر التهريب نوعا من التوظيف الذي ساهم في خفض معدل البطالة وتخفيف حدة الفقر، وإنعاش المناطق الحدودية مثال معبري الحمرة والمالحة على الحدود الليبية السودانية. كما تحولت مناطق الحمرة والمالحة وولايات جنوب دارفور وشمال دارفور إلى مراكز تجارية تمر من خلالها السيارات غير المقننة (بوكو) من الجماهيرية العربية الليبية ودولة تشاد وإفريقيا الوسطى دون الخضوع لإجراءات الجمارك، ولكن بعد أن تكدست هذه السيارات داخل هذه الولايات وصل الكثير منها إلى العاصمة الخرطوم، تم إصدار قرار بالعمل على تقنينها فورا، تم ذلك ولكن مازالت هنالك سيارات تحت الإجراء وأخرى لم تقنن.

خلق الوقود المدعوم بشكل كبير في السودان حافزا للتهريب لدول الجوار خاصة دولة تشاد وإفريقيا الوسطى، مما أسفر عن بروز ظاهرة التجارة غير المشروعة، وقد فتحت هذه التجارة الطرق والمعابر أمام تهريب منتجات أخرى بما فيها العقاقير الطبية والمخدرات، وصار السكان في الحدود والتجار بارعين في هذا النشاط واستغلوا معرفتهم بالحدود والمسارات. واستخدم المهربون في ولاية غرب دارفور الحدود بين الولاية ودولة تشاد عدة أساليب لتهريب الوقود، حيث يقومون بتهريب الوقود على عربات تجرها الخيول والحمير التي تحمل صهاريج مياه يقومون بتفريغها في خزانات كبيرة للوقود بعد عبورهم الحدود السودانية. وهنالك نشاط واسع لتهريب الإبل والمحاصيل الزراعية عبر الحدود السودانية المصرية، هنالك شبكات داخل مصر والسودان تعمل بشكل منسق في عمليات التهريب، بلغت كميات الإبل المهربة يوميا نحو500 _ 700 رأس، فيما تدخل أعداد كبيرة من الشاحنات المحملة بالسمسم والفول السوداني إلى جانب بعض سبائك الذهب المهربة بين تلك الشحنات إلى مصر؛ مما يؤدي إلى ضياع عائدات تقدر بملايين الدولارات على خزينة الدولة بسبب نشاط شبكات التهريب بين البلدين.

12) أثر فتح المعابر الحدودية لدولة جنوب السودان على تجارة الحدود:

قررت الحكومة السودانية فتح المعابر الحدودية مع دولة جنوب السودان والبالغ عددها (9) معابر إلا أنها لم تحدد موعداً لذلك، أعلنت وزيرة المالية هبة محمد علي عن فتح المعابر التجارية وتعزيز النقل النهري قريباً، وتأليف لجنة وزارية مشتركة تبدأ عقد لقاءات دورية، أكدت أن دفع التعاون الاقتصادي قضية أساسية يتطلب تحقيقها وضع اللبنات لانطلاق الدولتين نحو المصالح المشتركة خلال الفترة الانتقالية، ومضاعفة الفائدة الاقتصادية. ومنذ أن قررت الحكومة السودانية عام 2012م، إغلاق الحدود لم تنتظم الحركة التجارية إلا قليلاً، ووصلت العلاقات بين الخرطوم وجوبا إلى انهيار شبه تام قبل أن تغرق دولة الجنوب في المشاكل، وهي التي تمتلك أطول حدود (ألفي كيلو متر مع السودان) والمصنفة ضمن الدول المغلقة، وظلت لا تمتلك منفذاً بحرياً فضلاً عن حداثته لكنها، وبقيت تعتمد على 50 سلعة سودانية؛ الأمر الذي جعل من إغلاق الحدود أكثر كارثة لتمرير السلع والبضائع. وكان لإغلاق المعابر أثره السلبي على الخرطوم وجوبا معاً، وخلق آثاراً اقتصادية لا تزال تلقي بظلالها على الشعبين رغم أن الخرطوم كانت دائماً ما يلقي باللائمة على العاصمة جوبا، وإيوائها بعض الحركات المتمردة؛ الأمر الذي حال دون فتح المعابر مؤثراً على الحركة التجارية.[1]

رحب اقتصاديون بقرار فتح المعابر نظراً للمصالح الاقتصادية المشتركة التي تربط البلدين، خاصة أن دولة جنوب السودان تعتمد كثيراً على المنتجات السودانية، وطالبوا الحكومة بتسهيل وتنشيط الصناعة والإنتاج كي تعم الفائدة، علماً أن فتح المعابر سيعمل على تفعيل الموارد وزيادة الإنتاج. الأمر الذي ينعكس إيجاباً على انخفاض العملة بما يحقق المصلحة المشتركة، وفتح المعابر يفتح آفاقاً جديدة لدولة جنوب السودان التي تعتبر من الدول المغلقة وتحتاج لمنفذ بحري.

يعتبر المستفيد الأول من فتح المعابر شرعياً هو جنوب السودان، فيما المستفيد الأكبر مادياً هو السودان باعتبار أن الجنوب يعتمد على نحو 70 سلعة سودانية، مما يؤدي إلى استقطاب مزيد من العملات الأجنبية إلى السودان بجانب زيادة الإيرادات.

فتح الحدود يدعم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ويعزز سبل السلام ويحد من ظاهرة التهريب لبعض السلع والمواد الاستهلاكية المنتجة محلياً، كما أن الجنوب يمكن أن يصدر إلى السودان كثيراً من السلع مثل البن والشاي والأخشاب، كما يعتبر فتح المعابر بداية لإصلاح سياسي سينعكس أثره على الاقتصاد، حيث يمكن تحاشي الكثير من المشكلات الأمنية وتسهيل حركة الصادرات والواردات من البضائع والسلع والمواشي واستيراد الوقود بالطرق السلمية.

[1] النور، عادل عبيد (2019): تجارة الحدود السودانية الآثار والواقع، الخرطوم: دار السفير للطباعة والنشر، ص33.

هنالك مصالح اقتصادية مشتركة مثل النفط وتصديره عبر الأراضي السودانية وهو ما يشكل نوعاً من الترابط والتكامل والتكافل المشترك لتحقيق المنفعة المتبادلة، ومن المتوقع أن يبلغ حجم التجارة البينية نحو 5.1 مليار دولار في العام، شرط تحديد منافذ عبور محددة إلى جانب فتح فروع مصرفية في كلا البلدين.

رغم إن إيقاف التجارة الحدودية بين البلدين قد أثر مباشرة على اقتصاد البلدين وأضر بانسياب السلع التي تعود بالنفع على الجانبين إلا أن كثيرين يرون أن عناصر التقارب بين جوبا والخرطوم هي أكبر من ذلك وتتمثل في وجود وسائل نقل برية، نهرية، وجوية، مما يعني سهولة الانتقال وتسهيل التجارة وتبادل السلع والخدمات بين البلدين.

13) أثر فتح المعابر بين السودان وإثيوبيا على تجارة الحدود:

اجتمعت اللجان الاقتصادية الإثيوبية واللجنتان الجمركية والتجارية المشتركتان بتاريخ 24 نوفمبر وناقشت بروتوكول تجارة الحدود تمهيداً لاستئنافها بعد سنوات من التوقف، مما يعتبر إنعاشا لاقتصاد البلدين وتحديداً السودان الذي يمر بتجربة انتقالية جديدة تزداد نسبة التوقعات بنجاحها كل حين، ويأتي قرار استئناف تجارة الحدود وسط حالة تجمع التفاؤل والترقب لما تحمله قادم الأيام خاصة بعد أن أعلنت وزارة الصناعة والتجارة مؤخراً عن ترتيبات مشتركة بين السودان وإثيوبيا.

تحمل الاتفاقية ميزات كبيرة لتجار ومواطني البلدين وتخلق فرصا كبيرة وهو ما يجعل احتمال نجاح الاتفاقية أوفر حظاً من فشلها، خاصة أن المفاوضات بشأن الاتفاقية التفضيلية قطعت (80%) من ترتيباتها وتبقت مسائل بسيطة تتمثل في الاتفاق على قوائم السلع التي تشملها الاتفاقية وبروتوكول قواعد المنشأ، كما عقد الجانبان اجتماعا مشتركا يضم الفنيين من الجانبين (بوزارات الصناعة والتجارة المعنيين ب(تجارة الحدود، الجمارك، الاستثمار، الأسواق الحرة) لمناقشة المسائل الفنية التي تمكن من زيادة وتفعيل حجم التبادل التجاري بين البلدين[1].

أكد الخبراء الاقتصاديون أن تجارة الحدود بين الخرطوم وأديس أبابا يجب أن تستمر في ظل وجود بنيات تحتية بين البلدين، بالإضافة إلى العلاقات السودانية الإثيوبية في ظل حكومة الفترة الانتقالية التي ستؤول إلى الأفضل في تجارة الحدود خاصة أن الحركة التجارية بين الدولتين لم تتوقف، إلا أن اتفاقية التجارة التفضيلية لم تكن مفعلة.

[1] المرجع السابق، ص36.

14) أثر استئناف تجارة الحدود مع دولة تشاد:

تلقت ولاية غرب دارفور موجهات من رئاسة الدولة بتنشيط تجارة الحدود والاستثمار مع دول الجوار والتنسيق مع دولة تشاد لتفعيل عملية التبادل التجاري وفق برتوكولات محددة، وتسهيل وتبسيط إجراءات تجارة الترانزيت والعبور بالنسبة للسلع والبضائع التشادية الآتية من ميناء بورتسودان، كما يسعى السودان لإحداث قفزة وتطور في العلاقات التجارية مع تشاد في المجال التجاري وتعزيز التجارة البينية. استأنفت حكومة ولاية شمال دارفور الخميس 2019/5/23م، نشاط تجارة الحدود مع دولتي ليبيا وتشاد بعد فترة توقف 16 عاماً، بإشراف وزارة المالية والقوة العاملة بالولاية ومشاركة الآلية الولائية لتجارة الحدود واللجنة المركزية العليا والشركات وأصحاب المال والأعمال وشعبة المصدرين والموردين وإدارة الجمارك ولجنة أمن الولاية، وتأتي هذه الإجراءات في إطار أحكام الحكومة الولائية لتحسين معاش المواطنين ومعرفة مصادر الإيرادات وتوفير السلع الاستهلاكية الضرورية للمواطن بالولاية[1].

15) أثر استئناف تجارة الحدود بين السودان وأرتيريا:

أعلنت الحكومة السودانية في يونيو 2019م، عن فتح الحدود مع أرتيريا بعد اتفاق بين رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبد الفتاح البرهان، والرئيس الأرتيري أسياسي أنورتي على فتح الحدود رسمياً بين البلدين وتسهيل حركة المواطنين والتجارة وتفعيل وتنسيق التعاون بين البلدين، وانتقلت وزارة التجارة الخارجية عبر دكتور عيسى ترتيب شاطر للبرهان على فتح الحدود مع أرتيريا بعيداً عن البروتوكولات الفنية والتي تعتبر من صميم صلاحيات وزارة التجارة السودانية ونظيرتها الأرتيرية.

يحقق القرار مردوداً إيجابياً على الطرفين خاصة، وإن تجارة الحدود ستعود بعد التوقف أكثر من عام، وفتح الحدود مع أرتيريا يصب في صالحها أكثر من السودان، وذلك لعدم وجود تجارة تذكر ولا سلع متبادلة للسودان معها مثل ما يحدث مع الجارة إثيوبيا، خاصة أن الاقتصاد الأرتيري حجمه ضئيل في حدود تصل لأقل من 10 مليارات دولار مقارنة بالاقتصاد السوداني الذي يقدر 17 مليون دولار.

تطرق هذا المبحث للتأثيرات السياسية لتجارة الحدود، التأثيرات الاقتصادية، التأثيرات الاجتماعية، التأثيرات الأمنية، التأثيرات الاقتصادية على الولايات المتعاملة مع جمهورية مصر العربية.

[1] النور، يوسف النور (2020): المعابر الحدودية السودانية ومدى الاستفادة منها في التجارة، ورقة عمل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص9.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يسهم اتفاق الدولتين على إعادة آليات وهياكل التكامل الاقتصادي بينهما مع تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية في كلا الدولتين في حدوث تقدم كبير في التجارة والاقتصاد.
2. لم يكن هنالك إطار محدد للعلاقات الاقتصادية السودانية المصرية، نسبة لتأرجح العلاقات.
3. هنالك العديد من المشكلات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر.
4. ساهمت تجربة جمهورية مصر العربية في إدارة التجارة الحدودية مع السودان في تطوير العديد من المحاور وتنشيط التجارة.
5. تنامت الاستثمارات في مجال التجارة والتبادل التجاري بين السودان ومصر بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة.
6. بالرغم من أن السودان يمثل ملاذا جاذبا للاستثمار لتوفر الأراضي الزراعية الخصبة وتوفر المياه، إلا أن الحروب والخلافات في السودان أدت لعدم الاستفادة من ذلك.
7. قامت الحكومة السودانية بإجراءات جاذبة للاستثمار من خلال وضع قوانين تمنع مصادرة رؤوس الأموال وعدم التمييز بين رأس المال الوطني والأجنبي وإمكانية المستثمر في تحويل فوائض أمواله للخارج أيا كانت وتصدير إنتاجه.
8. هنالك اهتمام بجذب الاستثمارات المصرية إلى السودان في قطاع الزراعة، لاستزراع مساحات كبيرة من القمح لإنتاج ما يسد الفجوة في السودان ومصر، كما إن هنالك فرصا لإنتاج القطن لسد احتياجات الصناعة المصرية.
9. يعتبر فتح استيراد مصر للحوم من السودان مجالا مميزا للتوازن للاستثمارات المصرية لسد الحاجة المتزايدة والفجوة بالسوق المصرية خاصة بعد افتتاح الطرق البرية بين البلدين.
10. هنالك حاجة لتفعيل دور المراكز التجارية في إطار المتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوظيفي لكلا البلدين.
11. هنالك العديد من المشاكل التي تواجه تجارة الحدود بين مصر والسودان، مثل عدم مشاركة الجانب المصري في إعداد واعتماد قوائم سلع التبادل التجاري لعدم وجود برتوكول موقع بين البلدين، وتعرض بعض التجار لمضايقات من حرس الحدود المصري بسبب ترحيل العساكر والمواد الخاصة بهم بين النقاط الحدودية.
12. تحتاج تجارة الحدود باعتبارها من أهم المرتكزات الأساسية لتنمية إنسان المنطقة، بعض التطوير لضمان خلق أثر سياسي، اقتصادي، اجتماعي، أمني، وإحداث المزيد من الحراك.

التوصيات:

أوصت الدراسة بالتوصيات التالية:

1. ضرورة اتفاق الدولتين على إعادة آليات وهياكل التكامل الاقتصادي بينهما مع تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية في كلا الدولتين في حدوث تقدم كبير في التجارة والاقتصاد.
2. العمل على وضع إطار محدد للعلاقات الاقتصادية السودانية المصرية، لتطوير التجارة والاقتصاد في الدولتين.
3. العمل على حل المشكلات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر.
4. الاستفادة من تجارة الدول العربية في إدارة التجارة الحدودية لضمان تطوير العديد من المحاور وتنشيط التجارة.
5. ضرورة زيادة الاستثمارات في مجال التجارة والتبادل التجاري بين السودان ومصر، عبر وضع المزيد من التسهيلات لضمان الاستثمار في السودان.
6. ضرورة الاستفادة من فتح استيراد مصر للحوم من السودان ليزيد من التوازن للاستثمارات المصرية وسد الحاجة المتزايدة والفجوة بالسوق المصرية.
7. ضرورة تفعيل دور المراكز التجارية في إطار المتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوظيفي لكل البلدين، على أن تقوم تلك المراكز بوضع مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتنشيط دورها في تنمية المبادلات التجارية بين البلدين.
8. ضرورة قيام البلدين بالاتفاق على إنشاء آليات للتعاون في مجالات تنفيذ مشروعات لمختلف الصناعات والقيام بدراسة تخطيطية واستثمارية في مجال المواصفات وضبط الجودة، التدريب، تنمية الكوادر البشرية ورفع الكفاءات.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عبد اللطيف، أحمد عبد الرحمن (2020): تأثير علاقات التجارة الخارجية على مستقبل الاقتصاد السوداني، جامعة أم درمان الإسلامية: رسالة دكتوراه غير منشورة.
2. عمر، أحمد قسم الله (2020): اتفاقيات التجارة والاقتصاد السودانية المصرية، عمان: ملتقى الاقتصاد العربي الثاني.
3. عبد الوهاب، أيمن السيد (2009): نحو استراتيجية مصرية متكاملة في حوض النيل، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 178.

4. النور، النور يوسف (2020): المعابر الحدودية السودانية ومدى الاستفادة منها في التجارة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: ورقة عمل.

5. مريود، حبيب الله نور (2018): الدين التعاون السوداني المصري، الخرطوم: ورقة عمل غير منشورة.

6. أنصار، حسن هلال (2018): ثورات الربيع العربي والآثار الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: مؤتمر الاقتصاديات العربية.

7. حميدي، ياسر سليمان (2007): تجارة الحدود بين السودان وتشاد، الخرطوم، د. ن.

8. محمود، ياسين مرسال (2013): سبل التطوير الزراعي والاقتصادي في السودان، جدة: ملتقى التطوير الرابع.

9. رؤوف، يوسف فاضل (2020): الدور الاقتصادي للعلاقات المصرية السودانية، جامعة القاهرة: مجلة الإدارة العامة، العدد 15.

10. آدم، محمود صبير (2021): تأثيرات كوفيد 19 على الاقتصاد السوداني، مجلة القلزم، العدد 18.

11. منصوري، منال عبد اللطيف (2017): العلاقات المصرية السودانية– الواقع والمأمول، القاهرة: دار الثقافة للنشر.

12. محمود، ناصر محمد (2020): قواعد التعامل السوداني المصري– أسس الاستيراد والتصدير، الخرطوم: ورقة عمل غير منشورة.

13. محمد، نجاة حسن (2009): تجارة الحدود، الخرطوم: ورقة عمل غير منشورة.

14. النور، عادل عبيد (2019): تجارة الحدود السودانية الآثار والواقع، الخرطوم: دار السفير للطباعة والنشر.

15. عبد الرحمن، عبد الحفيظ أحمد (2013): مستقبل العلاقات السودانية المصرية في ظل المتغيرات المعاصرة، بحث زمالة غير منشور، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية نميري العسكرية العليا، الدورة رقم (25)، 2012–2013م.

16. مسعود، عبد الحليم عبد المولى (2008): تجارة الحدود وأثرها على التجارة الخارجية، الخرطوم: ورقة عمل غير منشورة.

17. منصور، عبد الله قاسم (2015): العوائد وفوائد تجارة الحدود السودانية المصرية، جامعة النيلين: رسالة ماجستير غير منشورة.

18. السيد، علي أحمد (2006): التجارة والعلاقات الاقتصادية المصرية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.

19. النمر، علي عبد الكريم (2018): تطور تجارة الحدود ما بين السودان ومصر، الخرطوم: إيلاف للطباعة والنشر.

20. دفع الله، فريد أحمد (2016): مجالات الاستثمار المصري في السودان، جامعة الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر.

21. تقارير إدارة الحدود (2019): وزارة الصناعة والتجارة.

22. التقرير السنوي (2010): وزارة المالية والاقتصاد الوطني.